مع رجلا اخر فقال للوكل للقاضي قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان وان هذا الوكيل يريد السفر وانا اخاف ان يغرمني بتي يلزمني فاحضرته عن الوكالة ووكلت هذا الاخر في خصومة فان القاضي لا يقبل ذلك بامره حتى يحضر الخصم فيخرج الوكيل ويحضر القاضي من اهواته حتى يطلب الخصم فان لم يجدوه ولم يقدروا على تخريج الاول عن الوكالة ووكل الثاني وليستوثق منه المدعا عليه اذا وكل رجلا بالخصومة على ان ان للوكيل ان يوكل من احب فان المدعا عليه اشهد قوما بغير محضر من المدعي ان الحجر على الوكيل ان يوكل غيره جائز حجره عند محمد ولا يجوز عند ابي يوسف والفتوى على قول محمد رحمه الله لانه لا حق للطالب في توكيل الوكيل غيره رجل قال لغيره وكلتك في خصومة فلان وكل حق لي قبله يكون توكيلا بالخصومة في كل حق واجب له يوم الخصومة ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حق لي قبل اهل هذه البلدة او اهل قرية كذا يكون توكيلا بالخصومة في كل حق له قبل اهل هذه البلدة او اهل تلك القرية يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استحسانا وكذا الوكيل رجلا بقبض علاسه يدخل فيه الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعد استحسانا رجل وكل رجلا بقبض كل حق له والخصومة فيه جايز فانه يدخل فيه الديون والعواري والودايع وكل حق يمكن الموكل سوى النفقة عبد في يد رجل يقول انا عبد فلان ولدت في ملكه وقد وكلني في خصومتك في نفسي ليس للذي في يده العبد ان يمنع العبد اذا كان للعبد بينة على الوكالة ولو قال العبد باعني فلان منك ولم تقبض الثمن فوكلني بقبض الثمن منك كان للذي في يده ان يمنعه على الخصومة لان ههنا العبد متردد بين ذي اليد وبين ذي اليد منعه من صرف المانع الى غيره وفي الوجه الاول العبد متردد بين ذي اليد فلا يكون لذي اليد ان يمنعه من الخصومة رجل وكل رجلا باقتضاء دين له وحبس الغريم وكيلا بحبسه فحبس الوكيل الغريم بامر الموكل ثم اخرجه من الحبس واخذ منه كفيلا بنفسه ثم مات الوكيل فاراد صاحب المال ان يأخذ الكفيل كان له ان يطالب من القاضي حتى يأمر الكفيل باحضار نفس المكفول لان الوكيل انما اخذ منه الكفيل بوكالته وصاحب المال هو الذي كفله رجل وكل رجلا بقبض كل حق له

على

على الناس وعندهم ومعهم وفي ايديهم ومقبض ما يحدث له وبالمقاسمة بين شركايه ويحبس من يريد حبسه وبالتحلية عنه اذا راى ذلك وكتب في ذلك كتابا وكتب انه خاصم وتخاصم فلان ان قوما يدعون قبل الموكل مالا والموكل غايب فاقر الوكيل عند القاضي انه وكيله وانكر المال فاحضر الخصم شهوده على الموكل لا يكون له ان يحبس الوكيل لان الحبس جزاء الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس هذه الشهادة امر اداء المال ولا ضمان الوكيل عن موكله فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بامر موكله ولا بالضمان عن الموكل لا يكون الوكيل ضامنا بالامتناع عن اداء المال فلا يحبس رجل وكل رجلا بخصومة كل احد فاحضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا لموكله فاقر المدعا عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة ليكون حجة على غيره فان القاضي يقبل بينته ويجعل وكيلا في المقر مع غيره الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت ورفعت الى الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي ايصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله ولو وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقرض ورفعت الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل بقبضه بعد الزام المال على الموكل رجل الكري جمالا الى بلخ وحمل الحمولات على الجمال وامر الجمال بتسليم الحمولات الى وكيله ببلخ ويقبض الكرا منه فجاء الجمال بالحمولات الى وكيله ببلخ فقبل الوكيل الحمولات وادى بعض الكرا وامتنع من اداء المال قالوا ان كان لصاحب الحمولات دين على الوكيل وهو معتر بالدين والامر يجبر على دفع الباقي من الكرا فان انكر الامر فللجمال ان يحلفه بالله ما يعلم ان صاحب الحمولات امره بالقبض وان لم يكن على الوكيل دين لا يجبر رجل قال لاخر ان فلانا وكلني بقبض ماله عليك من الدين فقال المديون صدقت وامتنع عن الدفع ليس له ان يمتنع بخلاف ما اذا قال صاحب الوديعة وكلني بقبض ما لي عندك من الوديعة وصدقه فانه لا يجبر على الدفع والمسئلة معروفة رجل ادعى على رجل ان فلانا وكله بقبض دينه عليه فانكر ودفع المال اليه على الانكار يخاف ان يستر وليس له ذلك وفي المنتقى له ان

مطلب الجمال والكرا